جامعة اسيوط - فى شان النزاع القائم بين جامعة اسيوط (المستشفيات الجامعية) وبين الهيئة العامة للتأمين الصحى فرع وسط الصعيد حول سداد مبلغ ٣٠ ، ٥٦٠٢٠ جنيها للمستشفيات الجامعية .

استبان للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ٢٠١٠/٩/٢٣ انه بتلاقى ارادتى طرفى العقد يصبح مضمونه ملزما لكل منهما ، وهو مايعبر عنه بان العقد شريعة المتعاقدين ، فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين او للاسباب التى يقررها القانون . وان تنفيذ العقد يجب ان يكون طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية .

ومن حيث ان الثابت ان الهيئة العامة للتأمين الصحى – فرع وسط الصعيد – تعاقدت مع المستشفيات الجامعية باسيوط على قيام الاخيرة بالكشف وعلاج المرضى المحولين من الهيئة وفقا لاسعار حددت فى العقد ، وانه استحق على الهيئة نتيجة تنفيذ هذا العقد مبلغا مقداره ٥٦٠٢٠.٣٠ جنيها قيمة ما قدمته المستشفيات المذكورة من خدمات علاجية للمرضى المحولين اليها من الهيئة ، وان المستشفيات المذكورة طالبت الهيئة العامة للتأمين الصحى أداء هذا المبلغ فامتنعت عن السداد ، على سند من انه تم صرف دواء الالبومين بجرعات زائدة .

وحيث ان ما تم من صرف لجرعات الالبومين المشار اليها لهؤلاء المرضى لا يكون فيه ثمة مخالفة لاحكام العقد المبرم بين الطرفين ، سيما وان نصوص هذا العقد اباحت للطبيب المعالج تقرير العلاج المناسب لحالة المريض دونما معقب عليه فى هذا الشأن طالما التزم بالاصول الطبية المتعارف عليها ومن ثم تغدو الهيئة والحال كذلك ملتزمة باداء مبلغ ٥٥٥٢٠ جنيها فقط من المبلغ المطالب به حيث انه تم سداد مبلغ ٥٠٠.٣٠ جنيه من قيمة المطالبة المذكورة .

(فتوى رقم : ٥٧٩ – بتاريخ : ٢٠١٠/١٠/١٦ – ملف رقم ٣٨٤٩/٢/٣٢)